المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا

أ.د. سمير عريقات*

مقدمة:

منذ الساعات الأخيرة من ديسمبر 2019م، ومع بداية إعلان الصين عن انتشار فيروس كورونا في منطقة "ووهان – Wuhan" الحيوية اقتصادياً، والعالم يعيش أزمة طاحنة لم يشهد مثلها منذ زمن بعيد، بما فيها الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م، التي تتضاءل تداعياتها مقارنة بأزمة كورونا، ومنذ بداية الجائحة وانتشارها في معظم دول العالم، وبصفة خاصة دول العالم الأول، فقد تسببت إلى لحظة الانتهاء من كتابة هذه السطور في نهاية أبريل 2020 في إصابة أكثر من 3.2 مليون نسمة، والتسبب في وفاة أكثر من 220 الف شخص وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية في التاسع والعشرين من أبريل 2020م (WHO,2020).

مع بداية الجائحة والى الآن يعكف المحللون الاقتصاديون، والماليون وغيرهم، على محاولة فهم، وتوقع تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي، وأسواق المال، وظن البعض أن تخطى تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي سيكون سريعاً، إلا أنه ومع مرور الوقت وزيادة عدد الإصابات، والوفيات، لازال العالم يعيش في محاولات فهم الفيروس ومسبباته، وطرق انتقاله، والوقاية منه، والبحث عن علاج له، أو مصل فاعل ضده، ولا زال الجميع يتوقفون لإعادة التفكير في تحليلاتهم، وتوقعاتهم، وفى ضوء ذلك يمكن أن نرصد ما يلى[1]:

١. أن فيروس "كورونا" ليس كفيروس" سارس"، الذي ظهر عام ٢٠٠٣م، واستمر تأثيره على الأسواق العالمية نحو ستة أشهر حتى بدء انحساره، وان كان تأثيره على الأسواق قد بدا عنيفاً وسريعاً في البداية، إلا أنها سرعان ما تعافت منه، ولكن "كورونا" هو الأخطر، والأكثر انتشاراً، والأشد فتكاً، والأكبر تأثيراً حتى وإن كانت نسبة التعافي منه مرتفعة.

2. أن الأزمة التي سيخلقها كورونا سوف تكون مختلفة عما شهده العالم من أزمات اقتصادية على مدى العقود السابقة، وسيكون التأثير عميقاً، ولا أحد يستطيع حتى الآن أن يتوقع مدى تأثيره على العالم ليس اقتصادياً فقط، بل وسياسياً، واجتماعياً أيضاً.

3. العديد من المراكز البحثية في حالة إعادة نظر وتقييم مستمرة، للتوقعات بخصوص نمو الاقتصاد العالمي في2020م، وذلك بفعل الانتشار السريع للفيروس، حيث أشار "ديفيد

* أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – مركز التخطيط والتنمية الزراعية – معهد التخطيط القومي

[1] موقع اليوم السابع، اين يتجه اقتصاد العالم بعد أزمة "كورونا"؟، السبت، 21 مارس 2020م. https://www.youm7.com/story/

مالباس"، رئيس البنك الدولي، إلى أنه من المتوقع أن تؤدي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الآخذة في الانتشار بشكل سريع إلى "ركود عالمي ضخم" من المرجح أن يلحق أكبر الضرر بالدول الفقيرة والضعيفة، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يحدث ركوداً أسوأ من ركود 2008م، إلا أنه يرى أن التعافي يبدأ العام المقبل.

وفى ذات السياق ، أشارت "كريستالينا جورجييفا" رئيسة (صندوق النقد الدولي)، أنه "قبل ثلاثة أشهر فقط، توقعنا نمواً إيجابياً في دخل الفرد في أكثر من 160 دولة من دولنا الأعضاء عام 2020م، واليوم انقلب هذا الرقم رأساً على عقب: ونتوقع الآن أن أكثر من 170 دولة ستشهد نمواً سلبياً في دخل الفرد هذا العام، كما يتوقع الصندوق أسوأ تداعيات اقتصادية في العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وأن التوقعات قاتمة بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كما حذرت من أن الأسواق الناشئة والدول ذات الدخل المنخفض، في جميع أنحاء أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومعظم آسيا، معرضة لمخاطر مرتفعة أكثر من غيرها [1].

وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، إن التداعيات السلبية لكورونا ستبقى لسنوات، وأوضحت أن عدد الشركات المتعثرة، والوظائف المفقودة غير واضح بعد، وأشار كل من مؤسسة "غولدمان ساكس"، ومؤسسة "بلومبيرغ"، إلى أن الاقتصاد العالمي سيتراجع بنسبة 1٪ على الأقل في 2020م.

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن توقعات الخبراء للاقتصاد الأميركي كارثية، حيث ترى مؤسسة "غولدمان ساكس" أن اقتصاد الولايات المتحدة سيتراجع بنسبة 25٪، فيما توقعت مؤسسة "مورغان ستانلي" تراجع الاقتصاد الأميركي20٪ في الربع الثاني من العام 2020م، كما يتوقع "بنك أوف أميركا" تراجع الاقتصاد الأميركي بـــ 25٪، فيما تتوقع شركة "جي بي مورغان" تراجعاً قدره 14٪، كما تتوقع أن يتراجع اقتصاد منطقة اليورو 11٪ في الربع الثاني من عام 2020م، وتتوقع "جي بي مورغان" أيضاً أن يتراجع اقتصاد الصين في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 40٪، وهو أسوأ ركود خلال 50 عاما[2].

وفي مؤتمر صحفي عُقد في جنيف، في التاسع من مارس 2020م، قال "ريتشارد كوزيل رايت"، رئيس قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: UNCTAD، إن ما يحدث للاقتصاد العالمي لم يكن يتوقعه أحد، لافتاً إلى أن انهيار سعر النفط أصبح من

---

[1] موقع CNN3- صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاضًا في دخل الفرد في 170 دولة بسبب فيروس كورونا، 9 أبريل 2020م.
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/09/imf-capita-income-coronavirus- economy

[2] 4- موقع السوق العربية، البنك الدولي يتوقع ركوداً عالمياً ضخماً بسبب كورونا، 4 ابريل،2020.
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/

العوامل التي تساهم في تفاقم الشعور بالذعر، وعدم الراحة، ولهذا السبب من الصعب التنبؤ بحركة الأسواق، وهذه الحركة تشير إلى عالم شديد القلق، وهذه الدرجة من القلق تتجاوز المخاوف الصحية، وهي خطيرة ومثيرة للقلق، ولكن التداعيات الاقتصادية تتسبب بقلق كبير.

هذا وتحاول هذه الورقة في ضوء ما هو متاح من معلومات حتى الآن أن تستعرض الأبعاد الراهنة لتأثير جائحة فيروس كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وجهود الدولة في مواجهة هذا التأثير، وما هي المتطلبات اللازمة كمخرجات لهذه الأزمة.

1.المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، حيث يبلغ عددها بما فيها المشروعات متناهية الصغر أكثر من 2.5 مليون مشروع، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملاً نحو 98٪ من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، وتستوعب حوالي 75٪ من العمالة بهذا القطاع، وتساهم بنحو 80٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وبما لا يقل عن80٪ من إجمالي القيمة المضافة، وتغطى نحو 90٪ من التكوين الرأسمالي.

تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13٪ من قيمة الإنتاج الصناعي، بينما تساهم المشروعات المتوسطة بنحو 46٪، والمشروعات الكبيرة بنحو 41٪ من قيمة هذا الإنتاج، إلا أنه ورغم الحقائق السابقة فإن نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من إجمالي الصادرات المصرية لا تتجاوز 4٪ فقط، مقارنة بنحو 60٪ في الصين، و56٪ في تايوان، و70٪ في هونج كونج و43٪ في كوريا وفق المسئول عن البحوث الاقتصادية بوزارة التجارة والصناعة في مصر[1].

2.الأبعاد الراهنة لتأثير كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

من المتوقع أن تتعدد تداعيات جائحة فيروس كورونا على المشروعات في مصر، ومنها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة لضعفها، وضعف قدرتها على المقاومة، وهي تداعيات تزيد وتيرتها، وتزداد قوتها باستمرار الجائحة في مصر والعالم، وتبدأ هذه التداعيات بضعف الإمدادات، وانخفاض حجم الإنتاج، والمبيعات، وحدوث الارتباك، والتعثر المالي، وفقد قوة العمل، وقد تمتد تداعياتها وتأثيراتها إلى الإفلاس، والأغلاق الكامل، وفى هذا تتعدد السيناريوهات، كما تتعدد ردود الأفعال.

---

[1] أحمد حسن إبراهيم (2019). الحوار المتمدن، العدد: 6403.

- بحسب دراسة جديدة للإسكوا، سيقع نحو 8.3 ملايين شخص إضافي في براثن الفقر بالمنطقة العربية نتيجة انتشار كوفيد-19، كما ستخسر المنطقة حوالي 1.7 مليون وظيفة على الأقل.

هذا وفي ضوء التوقعات والسيناريوهات، ما بين الأسواء، والأقل سوءاً بدأت في مصر المطالبات للدولة، ومؤسساتها باتخاذ خطوات جادة في مواجهة أثار الجائحة، ومنها تشجيع إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار قواعد إجرائية وفنية جديدة، لتيسير منح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة القروض المناسبة، مع وضع آليات للتعامل مع التعثر المالي، بأسلوب يتناسب معها على غرار ما تم بالنسبة لبرامج التمويل العقاري، وأيضاً مطالبة (وزارة التجارة والصناعة) بالقيام بحصر حقيقي للطاقات الإنتاجية المعطلة في هذه المشروعات، واقتراح سيناريوهات بديلة التعامل معها وفق تطورات أزمة الجائحة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أزمة كورونا هي أزمة كاشفة لمدى التعقيدات التي يمكن أن تواجه التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وربما بعض المشروعات الكبيرة في القطاع غير الرسمي[1]، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن هذا القطاع يعمل به نحو(8.2) مليون فرد بشكل غير رسمي، منهم (68٪) يعملون في منشآت غير رسمية مقابل (٢٢٪) في منشآت رسمية، و(10٪) منهم يشتغلون بأنشطة البيع الجائل وما شابه، وتشير التقديرات كذلك إلى أن (92٪) من ممتلكات المواطنين المصريين العقارية يتم حيازتها بدون صكوك ملكية مسجلة، وتقدر قيمة استبدالها بنحو ٣٦٠ مليار دولار أمريكي.

هذه كلها حقائق تؤكد على أن قضية دمج القطاع غير الرسمي وانخراطه في القطاع الرسمي، وفق آليات واضحة محدد المعالم لم تعد ترفاً، ولا يجب أن تستمر، وهو الأمر الذي حدا ببرنامج عمل الحكومة 2019/18-21 / 2022م: مصر تنطلق، إلى تخصيص برنامج كامل لدمج القطاع غير الرسمي في منظومة العمل الرسمي، وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي الرابع (النهوض بمستويات التشغيل) للبرنامج.

3.جهود الدولة في مواجهة تأثير كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

مع بدء جائحة كورونا بدأت الدولة في اتخاذ عدد ومن الإجراءات الاقتصادية الهامة، ومنها ما يرتبط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي:

- **تخصيص قروض بحد أقصى (مليون جنيه) للمشروعات الصناعية، و(نصف مليون جنيه) للمشروعات الخدمية**، وذلك بهدف مواجهة آثار الفيروس والتي تتمثل في انخفاض السيولة، وصعوبة توفير أجور العاملين، أو تسديد مصروفات التشغيل، إضافة إلى الالتزامات المالية المتعددة الأخرى.

[1].المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، واتحاد الصناعات المصرية(2014). ندوة بعنوان" أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر". القاهرة ، فندق الفورسيزونز.

- تصل مدة القرض إلى سنة، مع فترة سماح (3) أشهر، وتم بالفعل البدء في التواصل مع أصحاب مشروعات صغيرة يعملون في المستلزمات الطبية، وتم إبرام تعاقدات معهم، ويقوم (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر)، بإجراء المتابعات والاستعلامات اللازمة من خلال كوادر بشرية مدربة، فضلاً عن المستندات الرسمية التي تدعم موقف المستفيدين.
- أشار رئيس جمعية تحديث الصناعات الصغيرة إلى أن المبادرة تتيح ميزة للمشروعات الإنتاجية لم تكن متاحة من قبل، وهي الحصول على تمويل لسداد الأجور والالتزامات التي تواجهها المنشأة، لافتاً إلى أنه في المعتاد كان لا يسمح بالحصول على قروض لهذا الغرض، وكان يقتصر الحصول على القروض لتمويل النشاط الرأسمالي وأن يكون سداد هذه الالتزامات من عوائد النشاط[1].

- **مبادرات هامة للبنك المركزي المصري**، للتخفيف عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- **إصدار قرار بتأجيل أقساط الشركات الصغيرة والمتوسطة (6) أشهر**، كخطوة إيجابية من الدولة للحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني، وتخفيف العبء عن هذه الفئة نتيجة أثر فيروس كورونا، وطمأنة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين تأثرت مشروعاتهم بشكل مباشر من هذا الفيروس، ومن عدم التزامهم بالسداد. وفق المواعيد المقررة سابقاً.
- **إصدار قرار بتأجيل خصم أقساط القروض الممنوحة للأفراد لمدة 6 شهور تبدأ من 16 مارس 2020م**، وذلك دون احتساب غرامة أو عوائد تأخير، مع استمرار احتساب العوائد لتلك الفترة، وتعديل قيمة أقساط جدول السداد المرحل لكافة القروض، وأيضاً تأجيل مستحقات بطاقات الائتمان لمدة 6 شهور، ويستفيد من هذا القرار أصحاب المشروعات المقترضين لقروض شخصية ومنها قروض شراء السيارات، وأصحاب بطاقات الائتمان من أصحاب المشروعات.

- **مبادرة هامة للهيئة العامة للرقابة المالية لدعم التمويل متناهي الصغير، حيث** قامت الهيئة، من خلال الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر، بتشكيل لجنة لدراسة الفئات المتضررة من الأزمة، تم على أثرها اتخاذ قرار بتأجيل قسطين أو 50٪ من أقساط مارس وأبريل وترحل لآخر جدول السداد الأصلي، كما يعفى العميل من سداد غرامات التأخير، كما طالبت هيئة الرقابة المالية جهات التمويل متناهي الصغر بسداد الأقساط التأمينية نيابة عن عملائها[2].

[1] موقع صحيفة المال، تحديث الصناعات الصغيرة يرحب بمبادرة تمويل المشروعات المتضررة من كورونا، الأحد، 12 أبريل 2020م

[2] الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر،12ابريل 2020، http://emff-eg.co

مبادرات هامة ذات صلة للهيئة العامة للتنمية الصناعية،

- **منح كافة الأراضي والوحدات الصناعية الساري تخصيصها مهلة مجانية مدتها 3 أشهر**، لاستكمال تنفيذ المشروعات الصناعية تبدأ من 15 مارس 2020م، دون تحمل المستثمر أي تكاليف أو رسوم تحت أي بند، كما تم تأجيل استحقاق الأقساط والمستحق عليها من فوائد وكافة المستحقات الأخرى للمخصص لهم وحدات صناعية من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية لمدة 3 أشهر تبدأ من 15 مارس 2020م مع عدم تطبيق أي غرامات أو فوائد علي التأجيل في السداد، كما تم أيضا إرجاء التسييل الجزئي لخطابات الضمان البنكية الخاصة بإثبات الجدية لحين الانتهاء من تنفيذ مرحلة البرنامج الزمني بعد المهلة المجانية.
- **تبنى العديد من الإجراءات والمبادرات للتسهيل على المستثمرين**، حيث تتيح الهيئة تلقى طلبات مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية والمطهرات، وتخفيف الكحول الايثلى، ومستلزمات المستشفيات، وكافة المصانع المتعلقة بالقطاع الصحي "العاجلة"، كما قررت الهيئة أنه بالنسبة للطلبات العاجلة ومنها اعتماد فواتير الاستيراد، ومستلزمات الإنتاج، والآلات، لكافة الأنشطة الصناعية شرط أن تكون بأحد الموانئ أو منافذ الوصول وتقديم ما يفيد ذلك من صور كافة المستندات المطلوبة مع بيان الخدمة المراد الحصول عليها عبر البريد " info@ida.gov.eg " أو بالبريد السريع أو بظرف مغلق يتضمن طلب موضح به الخدمة المطلوبة، ومرفق به صور المستندات ويسلم بالمقر الرئيسي للهيئة، على أن تقوم هيئة التنمية الصناعية بالتواصل مع صاحب الطلب حال توافر الجدية.

- **تأجيل سداد الأقساط المستحقة للمقترضين من صندوق التنمية المحلية** التابع لوزارة التنمية المحلية، لمدة 3 شهور، اعتباراً من الأول من ابريل2020 وحتى نهاية يونيو 2020م للتيسير على المقترضين.
- **قيام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بإعداد دليل استرشادي لوقاية العمالة بالمشروعات الصغيرة من فيروس كورونا**، ويشتمل على برامج وقائية متنوعة تصلح لكافة قطاعات المشروعات الصغيرة، وتبعًا لطبيعة كل مشروع ووسائل الوقاية المناسبة له (صناعي/ زراعي /تجاري)، وذلك بهدف مساعدة أصحاب المشروعات على تطبيق هذه الإجراءات واستخدام هذه الوسائل الوقائية في مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره داخل مشروعاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، فقد وافق مجلس النواب في 21 من أبريل 2020م على مشروع قانون جديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يوفر منظومة متكاملة وبيئات مواتية

لتحفيز أدوار تلك المشروعات في مصر، وتشجيع دمجها في القطاع الرسمي، وتوحيد التعريفات الخاصة بها وتيسير الإجراءات وتحفيز ودعم تلك المشروعات.

4.المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ـ بعض مخرجات التعامل مع الأزمة

تعتبر الدولة بسلطاتها، ومؤسساتها، وأجهزتها، وعلاقاتها الداخلية، والخارجية، هي المنظم لجميع مناحي النشاط الاقتصادي والتجاري، وهي مطالبة بلعب هذه الأدوار بكفاءة في الأوقات العادية وفى أوقات الأزمات على وجه الخصوص، وفى ضوء ما أسفرت عنه تداعيات جائحة كورونا، والتعامل معها، نؤكد على ما يلي:

أ. **أهمية تطوير قواعد بيانات ومعلومات شاملة حديثة ومحدثة دائما ومترابطة**، لكل من يعمل داخل الاقتصاد المصري بكل قطاعاته.

ب. **استكمال وتوسيع برامج وجهود دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي**، وهي ضرورة ملحة، فليس من الطبيعي أن يعمل قطاع بهذا الحجم خارج النظام الاقتصادي المصري، وفى هذا الصدد يجب البدء في اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الدمج من خلال فكر متطور وخطة واضحة المعالم ومحددة التوقيت، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والتي تضمنها بحث جماعي أعده معهد التخطيط القومي، ويتضمن عدداً من هذه التجارب.

ت. **تطوير التشريعات اللازمة لضبط مزاولة الأعمال والمهن الحرة**، بكافة أشكالها ومجالات عملها من خلال تشريع متكامل الأبعاد، مع وضع الآليات الفاعلة لتطبيق مخرجات هذا التشريع في أقرب وقت ممكن وبشكل صارم.

ث. **استحداث بطاقة هوية تعريفية لكل مشروعات الدولة (الكبيرة والمتوسطة والصغير ومتناهية الصغر)**، والأعمال والمهن الحرة، تحتوي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع، وبهذه المهن، ولا يتم التعامل مع جميع الجهات إلا من خلالها (بنوك، وضرائب، وإدارة محلية، وغيرها من أجهزة، ومؤسسات الدولة)، مع ربطها بقواعد البيانات والتشريعات السابق الإشارة إليهما.

ج. **توسيع دور التأمين في مواجهة المخاطر بأنواعها**، وفى كافة القطاعات، ومنها مظلة التأمينات على الحياة والممتلكات، لتشمل أصحاب المهن الحرة، والمشروعات، مع توسيع نطاق التغطيات اللازمة لمواجهة الظروف غير المواتية، ومنها البطالة الكلية أو الجزئية، وتوقف المشروعات الكلى والجزئي، فالتأمين بأشكاله يمكن أن يلعب دوراً كبيرا في تخفيف حدة الأزمات التي تواجهها المشروعات بأحجامها ومجالاتها، إنتاجية كانت أو خدمية، كما أنه يعد من الأدوات الهامة والفاعلة للدولة في مواجهة هذه الأزمات.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- أحمد حسن إبراهيم (2019). الحوار المتمدن، العدد: 6403 http://www.ahewar.org/ .
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، واتحاد الصناعات المصرية(2014). ندوة بعنوان "أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر". القاهرة، فندق الفورسيزونز.
- رئاسة مجلس الوزراء (2018). برنامج عمل الحكومة 18/ 2019-21 / 2022: مصر تنطلق: القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- WHO (2020).Corona virus disease 2019(COVID19)-Situation Report 98.Geneva.WHO.

ثالثاً: مواقع إليكترونية

- الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر http://emff-eg.com
- الهيئة العامة للرقابة المالية http://www.fra.gov.eg/
- السوق العربية https://www.elsokelarabia.com/
- جريدة المال https://almalnews.com/